يشارك فيها 120 باحثاً واختصاصياً يمنياً وعربياً وأجنبياً

أواخر الشهر الجاري ندوة دولية للطرق السليمة للتعامل مع الإشعاع الكهرومغناطيسي

صنعاء/ سبأ:

تنظم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات خلال الفترة 28- 30 من الشهر الجاري الندوة الدولية الخاصة بـ (الطرق السليمة للتعامل مع مصادر الإشعاع الكهرومغناطيسي و الطرق السليمة للوقاية منها).

ويناقش (120) باحثاً واختصاصياً يمنياً وعربياً وأجنبياً في الندوة الدولية التي تقام تحت شعار ((من أجل خدمة لاسلكية أفضل و الحفاظ على الصحة وجودة البيئة و المنظر الطبيعي ومن أجل خلق توازن بين منافع التكنولوجيا ومخاطرها)) عدداً من أوراق العمل حول ما يتردد عن المخاطر الصحية نتيجة استخدام الهواتف المحمولة ووجود محطات وهوائيات شبكات الهاتف المحمول.

كما سيناقش المشاركون في الندوة،الذين يمثلون الجهات والمنظمات والدول المعنية و المهتمة ذات التجارب الناضجة في التعامل مع مصادر الإشعاع الكهرومغناطيسي الطرق السليمة ومواصفات الأمان للوقاية من الإشعاعات الكهرومغناطيسية المؤينة وغير المؤينة والاحتياطات من خلال التجارب التي مرت بها.

كما سيتم في الندوة تبادل الخبرات والآراء من خلال الدراسات والبحوث الحديثة القائمة على البحث العلمي للتقييم الموضوعي لتأثيرات الانبعاثات الراديوية المختلفة الناجمة عن الهواتف المحمولة وشبكاتها ومقارنتها بما يتعرض له الناس من إشعاعات يومية صادرة عن الأجهزة المختلفة مثل (التلفزيون – الراديو – الحاسب الآلي – أفران المايكروويف – والأجهزة الكهربائية .... الخ)، بالإضافة إلى تقييم الانبعاثات الناجمة عن شبكات الهاتف المحمول.

وتهدف الندوة الدولية إلى التعرف على كافة المعايير والوسائل والآليات الآمنة والسليمة التي يمكن من خلالها تجنب الإجراءات والاستخدامات السلبية لمحطات الاتصالات اللاسلكية التي تستخدمها شركات الهاتف النقال في اليمن، و بما يعزز من قدرة اليمن على التعامل الأمثل مع مصادر الإشعاعات الناتجة عن استخدام هذه المحطات.

وقال وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس/كمال حسين الجبري / لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) " إن تنظيم هذه الندوة التي يرعاها مشغلو خدمات الهاتف النقال و الاتصالات الدولية في اليمن ستسلط الضوء على أهم المستجدات و الدراسات والقوانين المتعلقة بالاستخدام الأمثل لهذه التكنولوجيا سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ، وبما يدعم سياسات وتوجهات الدولة المرتبطة بتقديم تلك الخدمات، ويحد في ذات الوقت من الإشاعات غير الواقعية التي تؤثر على علاقة المجتمع بهذه التكنولوجيا والاستفادة منها ".

وأكد وزير الاتصالات وتقنية المعلومات أن تنظيم هذه الندوة من قبل الوزارة وبمشاركة ودعم مختلف الجهات المعنية يؤكد تفهم الجميع لأهمية المواضيع التي ستبحثها ، باعتبار قضايا الإنسان و البيئة من أهم المواضيع المرتبطة بالمصلحة العامة التي نحرص على تحقيقها مهما تقاطعت معها المصالح المحدودة .

وقال الجبري " نحن نعول على هذه الشراكات في بلورة مواقف واتجاهات موحدة تساعدنا على توطين التكنولوجيا واستخدامها على نطاقات واسعة وفق أسس ومعايير سليمة لتتحقق معها مصالح مختلف الأطراف وفي إطار الالتزام الكامل باحترام قوانين البيئة و سلامة الإنسان".

من جانبها قالت وكيل وزارة الاتصالات لقطاع تقنية المعلومات رئيس اللجنة التحضيرية/ سميرة عبدالله محمد : " انطلاقا من دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السيادي وممارسة مهامها لتبني معايير الأمان الدولية لحماية المواطنين و تفعيل وتعزيز دور السلطات المحلية ونشر التوعية بين جميع أفراد المجتمع، أقرت اللجنة الوطنية للترددات إقامة هذه الندوة الدولية".

وأضافت "إن الندوة ستركز بدرجة أساسية تقييم الانبعاثات الناجمة عن شبكات الهاتف المحمول، و كذا المواضيع المتعلقة بالآثار الصحية من الإشعاعات الصادرة عن المحطات والهواتف الخلوية أو أي أجهزة تبث الموجات الكهرومغناطيسية،وما هو الموقف الرسمي لمنظمة الصحة العالمية حول هذه المسألة من خلال أحدث ما نشر من دراسات و أبحاث وآراء، وما هي آخر الإرشادات للجنة الدولية للوقاية من الإشعاعات الكهرومغناطيسية غير المؤينة (ICNIRP) وكذلك معهد المهندسين الكهربائي والإلكتروني (IEEE) ودور الحكومات والسلطات المحلية في تبني وتطبيق معايير الأمان لحماية مواطنيها".

وكانت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات دعت مطلع الشهر الجاري الباحثين والاختصاصيين والدارسين في مجال الاتصالات اللاسلكية إلى تقديم أبحاثهم ودراستهم حول الطرق السليمة في التعامل مع مصادر الإشعاع الكهرومغناطيسي .

يشار إلى أن اليمن تعد من بلدان قلائل في المنطقة التي سيرتفع عدد مشغلي خدمات النقال فيها إلى أربعة مشغلين بعد منتصف العام الجاري، وسيصل عدد المشتركين في هذه الخدمات إلى ثلاثة ملايين مشترك وهو ما يكسب هذه الندوة أهمية خاصة على المستوى الوطني.

وتعد الموجات الميكروية التي هي عبارة عن موجات كهرومغناطيسية غير مرئية جزءاً من تكوين الطيف الكهرومغناطيسي التي تشغل نطاق من الترددات يمتد من 300 ميغا هرتز إلى 300 جيجا هرتز.

وتولد أنظمة الاتصالات (شبكات الميكروويف، المحطات الأرضية للاتصالات الفضائية، أنظمة الهاتف النقال، الأجهزة الطبية للعلاج الحراري، جزء من أنظمة البث التلفزيوني الأرضي ، أنظمة الملاحة الجوية، الرادارات العسكرية، أفران الميكروويف، أجهزة الاتصالات (UHF) الخاصة بالشركات والمؤسسات)، تولد كلها موجات مكروية تتفاوت من حيث قيمة الترددات والطاقة المستخدمة في هذه الأنظمة .

وهناك قدر ضئيل من طاقة الموجات المكروية يصل إلى الجمهور في أي بلد من بلدان العالم طالما أن هناك أنظمة اتصالات تولد موجات مكروية التي هي جزء هام من احتياجات الفرد والمجتمع لا يمكن الاستغناء عنها .

وكانت دراسة تفاعل الأمواج المكروية مع الأعضاء الحية مباشرة قد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية، و كانت المؤسسات العسكرية هي السباقة في البحث و الدراسة نظراً لظهور بعض الأعراض على الجنود نتيجة لاستخدامات الرادارات العسكرية بإفراط .

وقد درس هذا التفاعل على نطاق واسع حتى اليوم وبتعمق يفوق معظم الظواهر الخطرة الأخرى لكن النتيجة ما زالت تثير جدلا جماهيريا وعلميا مستمراً خاصة فيما يتعلق بالتعرض لمستويات منخفضة من طاقة الموجات المكروية، حيث يرى البعض أن المستويات المنخفضة من طاقة الموجات المكرويه قد تمثل خطراً لم يتأكد بعد و مع ذلك لم يقدم دليلاً واضحاً لا جدال فيه على حدوث أي تلف للبشر نتيجة التعرض لمستويات منخفضة من طاقة الموجات المكروية ، من ناحية أخرى لا يمكن إثبات أن التعرض لمستويات منخفضة من طاقة الموجات المكروية يخلو من المخاطر، فمنذ الخمسينيات من القرن الماضي في ظل هذا الوضع غير الحاسم للأدلة وضعت الكثير من الدول مواصفات قياسية لتحديد مدى التعرض للموجات المكروية، إلا أن هذه المواصفات تغيرت أكثر من مرة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتعرض أراضيها لأشعة الرادارات أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث اعتمدت الولايات المتحدة خطوط إرشادية للتعرض للأشعة استناداً إلى التقديرات النظرية لتسخين الأنسجة بحيث لا يزيد أقصى حد وسطي للتعرض لطاقة الموجات المكروية عن كثافة طاقة (Power density) مقدارها 100وات للمتر المربع (W/m² 100).

وهذه القيمة اعتمدت في العام 1953 و أكد فرضيتها بالتحديد الباحث /هيرمان شوان/ من جامعة بنسلفانيا حيث بينت حسابات شوان أن التعرض لهذا المستوى من الطاقة يرفع درجة حرارة الجسم درجة مئوية واحدة أو أقل، واعتبر أن هذه الزيادة في درجة حرارة الجسم يمكن مقارنتها بمعدل ارتفاع حرارة الجسم في العمليات الفسيولوجية العادية.

إلا أن البحرية الأمريكية أعربت عن قلقها حول سلامة استخدام الموجات المكروية عند هذه القيمة، كما قام المعهد الأمريكي للمواصفات القياسية (ANSI) وهو هيئة خاصة توصي بخطوط إرشادية للسلامة لمختلف الصناعات بصياغة مقترحات قدمها هيرمان شوان نفسه.

وبعد مراجعة للدراسات العلمية وعدم العثور على أدلة مقنعة بحدوث أضرار للحيوانات التي تتعرض لموجات مكروية عند مستويات طاقة تقل عن (100 وات) للمتر المربع، أي أصبحت كثافة الطاقة المعتمدة (10 وات) للمتر المربع ($W/10 m^2$) (و التي عرفت رسمياً بمواصفات ANSI C 95.1).

فيما كانت في ذلك الوقت الحدود المعتمدة للتعرض لطاقة الموجات المكروية في الاتحاد السوفيتي السابق ($0.1W//m^2$)،وفي بولندا ($0.1W//m^2$) للتعرض بشكل مستمر و($1W//m^2$) للتعرض بشكل متقطع ، فيما أقرت شكوسلوفاكيا طاقة مقدارها ($W/m^2 0.25$).

ومن خلال هذه الحدود أعلاه يتضح أن الحد المعتمد من قبل الولايات المتحدة عالي جداً بالمقارنة مع الأخرى ويعود سبب ذلك إلى أن البحوث والدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة في تلك الفترة كانت تتناول التأثيرات الفسيولوجية على أنسجة الجسم، فيما تناولت بحوث الدول الأخرى المذكورة أعلاه تأثيرات سلوكيه ووراثية أيضا، حيث خدمتهم الرادارات العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، إذ ظهرت حالات من التعب وتوتر الأعصاب والقلق والهلوسة بين الجنود الذين كانوا يعملون على أجهزة الرادار لفترة طويلة. وبعد إجراء فحوصات سريرية مكثفة تبين أن هذه الأعراض السلوكية السلبية كانت نتيجة تعرضهم لطاقة الموجات المكروية المنبعثة من أجهزة الرادارات، وبهذا جاءت الحدود المأمونة لهذه الدول أكثر واقعية .

ومنذ عام 1982م توجهت أنظار الباحثين في الولايات المتحدة إلى دراسة التأثيرات السلوكية و الوراثية عند التعرض لمستويات منخفضة من طاقة الموجات المكروية وبذلك اقروا حداً جديداً معتمد.

آخر المواصفات القياسية التي يمكن اعتبارها خطوط إرشادية أقرتها منظمة الصحة العالمية(WHO) وبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة (UNEP) وكذا الهيئة الدولية للحماية من الإشعاع (IRPA) ..و هذه المواصفات صادرة عن اللجنة الدولية للحماية من الأشعة غير المؤينة (ICNIRP) تشكلت هذه اللجنة في شهر مايو عام 1992م بقرار من المؤتمر العالمي الثامن للهيئة الدولية للحماية من الإشعاع .

حركة تجارية وملاحية نشطة يشهدها ميناء عدن

صنعاء/سبأ:

شهد ميناء عدن خلال العام الماضي 2006م حركة تجارية وملاحية نشطة، برزت في حجم حاويات البضائع المتداولة في الميناء التي بلغت 397 ألفاً و80 حاوية مقارنة مع 317 ألفاً و897 حاوية عام 2005م .

كما ارتفع حجم الصادرات اليمنية من البضائع المصدرة الجافة منها والسائلة عبر الميناء خلال العام الماضي 2006م وفقا لتقرير مصلحة الموانئ حول مستوى النشاط الملاحي لميناء عدن إلى 237 ألفاً و882 طناً مقابل 196 ألفاً و957 طناً عام 2005م .

وارجع المهندس / محمد عبدالواسع انعم رئيس مصلحة الموانئ في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ النشاط المتزايد للميناء خلال العام 2006م ، إلى زيادة حجم الصادرات والواردات عبر الميناء بشكل ملحوظ.. موضحاً ان واردات البضائع السائلة عبر الميناء وصلت خلال العام 2006م إلى 10 ملايين و108 آلاف و231 طناً ، في حين بلغ إجمالي الواردات خلال عام2005م خمسة ملايين و909 آلاف و916 طناً ، بنسبة زيادة بلغت 100 بالمائة .

وقال " أما الصادرات من البضائع السائلة خلال العام نفسه لم يطرأ عليها زيادة كبيرة ، حيث بلغت أربعة ملايين و481 ألفاً و357 طناً مقارنة بالعام 2005م والذي شهد تصدير أربعة ملايين و460 ألفاً و652 طناً من البضائع السائلة".

ولفت رئيس مصلحة الموانئ إلى ان الصادرات اليمنية سجلت زيادة كبيرة، منها مادة النخالة التي بلغت نسبة زيادة تصديرها نحو80 بالمائة مقارنة مع العام 2005م ، حيث صدر منها 118 ألفاً و519 طناً .

وأكد رئيس مصلحة الموانئ ان زيادة مناولة الحاويات ، تشير إلى تنامي الحركة التجارية في الميناء ، بعد ان أصبح بإمكانه تداول أكثر من 950 حاوية يومياً بمعدل 11 ألفاً و900 طن للشحن والتفريغ للبضائع يومياً، بعد ان تطورت قدرات وإمكانيات الميناء في عمليات المناولة للحاويات والبضائع ، خاصة في مجال الهندسة البحرية والإرشاد والصيانة البحرية وإدخال أنظمة الحاسوب ، وكذا القدرات البشرية المتخصصة والمتمثلة في المهندسين والمرشدين والربابنة، حيث يعمل في الميناء أكثر من 30 مهندساً متخصصاً ، إضافة إلى الفنيين المتمكنين من تشغيل القطع البحرية والرافعات ومعدات مناولة الحاويات وصيانتها بقدرة وكفاءة عالية .

ضمن برنامجها الاستثماري للعام الجاري

32 ملياراً و739 مليون ريال لتنفيذ 120 مشروعاً خدمياً وتنموياً في عمران

عمران/سبأ:

خصص البرنامج الاستثماري المركزي لمحافظة عمران خلال العام الجاري 2007م /32/ مليارا و/739/ مليوناً و/503/ آلاف ريال لتمويل /120/ مشروعاً في عدد من القطاعات الخدمية والتنموية.

وأوضح محافظ المحافظة نعمان أحمد صالح دويد لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن البرنامج رصد /16/مليارا و/828/ مليون ريال لكهرباء عمران، الجوف ومأرب، فيما تم رصد /4/مليارات و/134/ مليونا و/612/ ألف ريال للطرقات منها طرق داخلية بالمدن وخارجية لربط المديريات ببعضها مع عاصمة المحافظة وريفية وطرق خارجية لربط المحافظة بالمحافظات المجاورة.

وقال دويد إن البرنامج تضمن ولأول مرة/449/مليونا و/800/ ألف ريال في مجال التعليم العالي للبدء بإنشاء جامعة عمران كلبنة أولى وتأسيس الجامعة بتكويناتها الفنية الهندسية والعلمية ، كما تضمن قطاع التربية والتعليم /290/مليونا و/170/ألف ريال للبدء بإنشاء/10/ مجمعات تربوية وتعليمية ، وقطاع التعليم الفني والتدريب المهني /497/ مليونا و/440/ألف ريال للبدء بإنشاء كلية المجتمع ومعاهد صناعية ومهنية وتقنية، وقطاع الصحة رصد له /459/ مليونا و/885/ ألف ريال لعشرة مشاريع صحية مكونة من مراكز صحية وغيرها.

ونوه إلى أنه تم رصد /8/ مليارات و /108/ ملايين و /440/ ألف ريال لمشروع توسعة مصنع اسمنت عمران ، و/463/ مليونا لمياه مدينتي عمران وخمر ، بالإضافة إلى مشاريع مياه الريف، والثقافة /7/ ملايين و /500/ ألف ريال و 3 مشاريع لترميم الآثار ، وصندوق التراث والتنمية رصد له ضمن البرنامج /20/ مليونا و/900/ ألف ريال للبدء بإنشاء مركز ثقافي بمدينة عمران ، كما رصد للإدارة المحلية /142/ مليونا و /559/ ألف ريال في أربعة مشاريع مجمعات حكومية في بعض المديريات.

وأشار المحافظ إلى أن البرنامج الاستثماري المركزي للعام الجاري رصد /32/مليونا و/400/ألف ريال في قطاع الشباب والرياضة للصالة المغلقة، كما خصص لقطاع الأمن والداخلية /15/ مليونا و/127/ ألف ريال، وكذا الاتصالات /22/ مليونا و/260/ ألف ريال لبريد مدينتي حوث وريدة، إلى جانب ما تضمنه البرنامج الاستثماري للمؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية لتمويل عدد من المشاريع في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وأكد الاخ المحافظ أهمية تنفيذ تلك المشاريع في أوقاتها المحددة خلال العام الجاري وعدم ترحيل أي من هذه المبالغ أو المشاريع.. منوها بأنه سيتم استغلال هذه المبالغ لما تم تخصيصها له.وقال"المشاريع المركزية تعد من المشاريع الكبيرة والإستراتيجية ويجب التعاون في تنفيذها من قبل الجهات المعنية والسلطة المحلية إسهاما في البناء والتنمية المحلية الشاملة والمستدامة تحقيقا لأهداف التطوير البنيوي للمقومات الخدماتية الأساسية بما يمكن من الدفع بعجلة التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنمية

ارتفاع إيرادات هيئة البريد إلى أكثر من مليار ريال العام الماضي

صنعاء/ سبأ:

ارتفعت إيرادات الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي خلال العام 2006م إلى مليار و897 مليوناً و672 ألف ريال ، بزيادة قدرها 558 مليوناً و93 ألف ريال عن العام 2005م.

وارجع المهندس محمد مرغم مدير عام الهيئة في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) هذه الزيادة إلى استحداث العديد من الخدمات البريدية المطورة وفق معايير الخدمة البريدية الدولية ، وكذا التوسع في عدد المكاتب البريدية في معظم محافظات الجمهورية ..مبيناً أن الهيئة حققت نقلة نوعية في خدماتها التي تقدمها خاصة في بعض الخدمات المالية والبريدية، حيث بلغت إيراداتها في الخدمات المالية خلال العام الماضي ملياراً و452 مليوناً و347 ألف ريال، فيما بلغت إيرادات الخدمات البريدية خلال الفترة نفسها 445 مليوناً و325 ألف ريال.

وقال مرغم " نسعى من خلال التوسع في الخدمات البريدية والمالية إلى تحقيق المزيد من النهوض والتطور في مختلف النشاط البريدي وبما يواكب التحولات المتسارعة التي يشهدها البريد العالمي".. منوها إلى أن الخدمات المالية والبريدية التي تقدمها الهيئة مثلت انطلاقة جديدة للبريد والعاملين، وقد ظهر ذلك من خلال تسريع استكمال البنية التحتية للشبكة البريدية، كما أنها خلقت جوا تنافسيا جديدا بين الهيئة والبنوك التجارية.

ولفت إلى أن حلقات التطوير أو التحديث في أي مرفق من مرافق الدولة لا تكتمل ما لم يتم الاهتمام بالتأهيل والتطوير للقوى البشرية باعتبارها أحد العناصر الرئيسية للتنمية ولمواكبة التحديثات عبر الشبكة البريدية..موضحا انه تم تنفيذ عدد من البرامج التدريبية استفاد منها (860) موظفاً خلال 2002 –2006م منهم (45) متدرباً خارجياً و(518) متدرباً داخلياً.

وأشار تقرير صادر عن الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي إلى أن عدد المكاتب البريدية ارتفع خلال العام الماضي الى 223 مكتباً بريدياً مقابل 161 مكتباً بريدياً عام 2005 بزيادة 62 مكتباً.

وبين التقرير أن إيرادات البريد العاجل ارتفعت خلال العام الماضي إلى 145 مليوناً و 704 آلاف ريال بزيادة 25 مليوناً و 59 ألف ريال عن العام 2005م، حيث بلغ عدد البعائث الداخلية في هذه الخدمة خلال الفترة نفسها 101 ألف و119 بعيثة بزيادة 33 ألفاً و 501 بعيثة عن العام 2005م، وبلغ عدد البعائث الخارجية خلال الفترة نفسها 22 ألف و 610 بعيثة بزيادة 618 بعيثة خارجية.

وأوضح التقرير أن المبالغ المحصلة من فواتير الاتصالات المحلية خلال العام الماضي بلغت 4 مليارات و907 ملايين و8 آلاف ريال ، فيما بلغت المبالغ المحصلة من فواتير "يمن موبايل" ملياراً و606 ملايين و976 ألف ريال، و297 مليوناً و273 ألف ريال من فواتير الاتصالات " تيليمن" وملياراً و407 ملايين و338 ألف ريال مبالغ محصلة من فواتير المياه .

كما وصلت المبالغ المحصلة من فواتير الكهرباء إلى 3 مليارات و770 مليوناً و 37 ألف ريال، و979 مليوناً و 838 ألف ريال مبالغ محصلة من الرسوم الجامعية خلال الفترة نفسها.

تحضيرات في عدن لأسبوع المرور العربي الموحد

عدن / جمال عرب :
تصوير / راجا روشن

نظمت الإدارة العامة للمرور في محافظة عدن محاضرتين توعويتين لسائقي سيارات الخدمة العامة / الأجرة / وطلاب كلية التربية في المحافظة وذلك في إطار الاستعدادات الجارية لاسبوع المرور العربي الموحد الذي سيقام في بداية شهر مايو القادم .

وفي المحاضرتين ألقى الأخ العميد الركن / عبدالله قيران مدير أمن محافظة عدن كلمة أكد على دور القطاع واسهامة في التنمية ، منوهاً إلى دور سائقي سيارات الأجرة في الارتقاء بمستوى التعامل مع المواطنين وضيوف المحافظة من زائرين .

وقال إن نظام المرور في أي بلد يعد مرآة تعكس مدى تقدم هذا البلد ، معبراً عن ارتياحه لعمل رجال الأمن والمرور الذي تجسد دور الشرطة في خدمة المجتمع .

هذا وتطرقت المحاضرة التي ألقاها اللواء الدكتور / ممدوح لطفي السيد استشاري المرور لشركة السلامة إلى المهارات الاساسية لسائقي السيارات .

وأشار إلى أن مهنة السياقة يعول عليها كثيراً في رفع الاقتصاد وتحقيق رغبات المجتمع ، داعيا إلى الصيانة الدورية لمركباتهم ، كما تطرق في محاضرته الثانية إلى سلامة الطريق والالتزام بقواعد وآداب المرور ، مشيراً إلى أن الطريق ملك للجميع وأن هناك نظام للجميع ينظم حركة سير المشاه والآليات والمركبات يجب احترامه .

هذا وستتواصل اللقاءات والفعاليات المرورية في المحافظة .

حضر الفعاليتين الإخوة / العميد عبدالله شبيل مدير عام المرور في الجمهورية وعادل يوسف طاهر مدير مرور عدن والعقيد خالد الزيدي مدير العلاقات بأمن عدن ونائب عميد كلية التربية في عدن وعبدالرؤوف مرشد المدير التنفيذي لشركة السلامة لتعليم قيادة السيارات .

في مركز أبحاث علوم البحار بعدن

فريق يمني يستخلص مادة "الكيتازان" من مخلفات الأحياء البحرية

صنعاء/ سبأ:

تمكن فريق بحثي يمني من استخلاص مادة "الكيتازان" من عظام الحبار والمخلفات السمكية، التي تستخدم في مستحضرات طبية لعلاج قرحة المعدة، إضافة إلى مستحضرات تجميلية وزراعية.

وقال الدكتور أسامة الماس مدير عام مركز أبحاث علوم البحار في عدن لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) " توصل المركز إلى هذه النتيجة من خلال عدة أبحاث نوعية قام بها باحثون من المركز بالتنسيق مع الدكتور علي سالم الحاصل على براءة اختراع ودكتوراه في استخلاص مادة "الكيتازان" من المخلفات السمكية" .

وأشار الماس إلى أن اليمن تعتبر الأولى بين الدول العربية استخلاصاً لهذه المادة .. منوها إلى أهمية المشروع في جذب المستثمرين للاستثمار في تصدير مادة "الكيتازان" كمادة خامة إلى الخارج كمرحلة أولى وتكمن المرحلة الثانية في الاستفادة من مادة "الكيتازان" في الصناعات السمكية.

واعتبر الصناعات السمكية أحد أهم الأبحاث النوعية الجديدة التي يقوم بها المركز حيث سيدرس جميع الطحالب البحرية خلال الفترة القادمة، مؤكدا أن مركز أبحاث علوم البحار قام لأول مرة في اليمن بدراسة الاصطياد التقليدي للحبار الذي يعد موردا هاما من الموارد الاقتصادية.

وقال" تم إجراء الدراسة في محافظة عدن في مناطق (رأس العارة، عمران وخور العميرة) ومحافظة حضرموت في مناطق (المكلا، الشحر وقصيعر) والمهرة في مناطق (نشطون، محيفيف وحصوين).. وأوضح نتائج الدراسة بإغلاق موسم اصطياد الحبار في فترة تكاثره" .. لافتا إلى أن تكاثر الحبار يتم طوال العام ولكن بنسب متفاوتة حيث أن أكبر نسبة لتكاثره تكون في شهر سبتمبر.

وحسب إحصائية وزارة الثروة السمكية فإن صادرات اليمن من الحبار خلال عام 2006م بلغت 20 ألفاً و194 طناً بقيمة إجمالية بلغت 40 مليوناً و388 ألفاً و264 دولاراً.

يذكر أن مركز أبحاث علوم البحار في عدن تأسس عام 1983م وله فروع في الحديدة وحضرموت، ويهدف إلى دراسة الأحياء البحرية ودراسة نوعيتها، كما يهدف إلى تحديد سقف الاصطياد الأعلى، بالإضافة إلى جهد الاصطياد (عدد قوارب الاصطياد ، وأيام الاصطياد)، وكذا دراسة الصناعات السمكية وكيفية الاستغلال الأمثل للثروة السمكية .